

# الديمقراطية التشاركية ونمط التحول الديمقراطي

دراسة حالة (المملكة المغربية، الجمهورية التونسية)

د. خلود محمد راشد الدعجة<sup>(\*)</sup>

مقدّمة:

مرّت المنطقة العربية بمنعطفات جذرية أدت إلى حصول تغيرات عميقة في بنية النظم الداخلية نفسها وما تمثله من توجهات وأفكار وركائز مؤسساتية، فعلى سبيل المثال: نجد أنه بالنظر إلى أن من يمثل الشعب في المجالس المنتخبة قد يكون أبعد ما يكون عن مصالح الشعب الحقيقية، وكأن الشكل الانتخابي يتم اختزاله في عملية التفويض الممنوحة للممثلين، ومن ثَمَّ فنجد أن الهيئات المنتخبة تبقى خارج إطار النقد والرقابة إلا من خلال صناديق الاقتراع.

كل ذلك جعل الديمقراطية تعمل على تكيف نفسها مع الواقع الجديد دون إنجاز الأطر الديمقراطية الرسمية والطبيعية. في هذا الإطار، ظهر النمط التشاركي كإطار مستحدث ليعبر عن حالة الاندماج الداخلي لعناصر الدولة ويهيمش الرؤية القائلة بأن العمل السياسي له منظوره الخاص والمتمثل في حالة «التصويت» فقط، وتتعامل مع الديمقراطية كنمط سلوكي لتشكيل الحكومات.

ومن ثَمَّ، فتسعى هذه الدراسة لإيجاد مدخلٍ جديدٍ لإعادة تطويع نظم الديمقراطية بالدول العربية في الوقت الحالي، وذلك بالتركيز على حالة «التشاركية» بالعملية السياسية وأسباب الحديث عنها في سياق تداعى الديمقراطية التمثيلية؛ فضلا عن نظرة عامة على الواقع الديمقراطي لنماذج من الدول العربية.

(\*) دكتوراه النظم السياسية، المملكة الأردنية الهاشمية، قسم العلوم السياسية، جامعة العلوم التطبيقية، البحرين.

تستند الدراسة في نموذجها التطبيقي على منهج تحليل النظم لديفيد إيستون، ووفقاً لاقتراب النظم، وتطبيقاً على نموذج تحليل النظم لديفيد إيستون، فتبدأ تلك الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات.

والإطار التحليلي للنظام السياسي يقوم في مجمله على مجموعة من «الفروض» التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية المهمة التي توضح الخصائص الرئيسة للنظام السياسي. وقياساً على ذلك، نجد أن حالة الدراسة الخاصة بنمط «الديمقراطية التشاركية» أتت كمدخل قياساً على العملية السياسية الداخلية بدول العربية التي تسعى جاهدة إلى «التحول الديمقراطي»، واستناداً للمخرجات في تجارب الدول تقوم التغذية الاسترجاعية للمنطقة العربية للربط ما بين نقطتي البداية والنهاية لتشكّل الدائرة المفرغة لنتائج نمط التحول الديمقراطي العربي.

#### تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة في مضمونها للإجابة على عدد من التساؤلات الفرعية التي تنبثق من التساؤل الرئيس والذي مفاده: هل تسهم الديمقراطية التشاركية في تعزيز نمط التحول الديمقراطي في دول العربية؟

ويتفرع من ذلك التساؤل الرئيس، عدد من التساؤلات الفرعية، والتي نذكر

منها:

- ما التأصيل النظري والعلمي لمفهوم الديمقراطية التشاركية؟
- هل تتمايز الديمقراطية التشاركية عن مثلتها من التمثيلية؟
- ما مدى إفادة الدول العربية (تونس، المغرب) من تطبيقات نمط الديمقراطية التشاركية؟

## أولاً - مفهوم وتاريخ الديمقراطية التشاركية:

تعرف الديمقراطية التشاركية بأنها: «نظام ديمقراطي يسعى إلى تمكين المجتمع والمواطنين من المشاركة بشكل مباشر في اتخاذ وتنفيذ السياسات العامة لتسيير الشأن العام للنظام السياسي في نواحي الحياة الاجتماعية كافة، وذلك عبر آليات لمراقبة وتقييم مدى تنفيذ هذه القرارات».

تاريخياً، هناك عدد من الشواهد التي سجلها التاريخ القديم والمعاصر على نمط الديمقراطية التشاركية، فعلى الرغم من أن جذور الديمقراطية التشاركية ضاربة في عمق التاريخ، فإنها ظهرت حديثاً في ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت أهم ما يدعو إليه اليسار الأمريكي لمواجهة الفقر والتهميش.

وفي أوروبا الغربية، تنامت دعوة مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بتاريخ 8 و9 من مارس 2004، وتم التأكيد على أن الديمقراطية الأوروبية في (أزمة وحصيلة يتقاسمها الكل)، و«أن الديمقراطية التشاركية هي الحل للآزمة، كما أنها تمثل قيمة مضافة لدول الاتحاد الأوروبي»، ويجب على الديمقراطية التشاركية أن تضح دمًا جديدًا للديمقراطية لتكتمل الديمقراطية التمثيلية وتنمية التعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين<sup>(1)</sup>.

وفي فرنسا أثبتت التجارب المطروحة أن نجاح وتنفيذ الديمقراطية التشاركية تم عبر مراحل، وأن التشاور والحوار بشأن المشاريع الكبرى كان له الأثر الإيجابي لحل النزاعات، على سبيل المثال الأزمة التي اندلعت حول خطوط القطار الفائقة السرعة (TGV) بفرنسا في سنة 1992، ومن ثمّ تم إقرار تجسيد مبادئ الديمقراطية التشاركية من خلال إصدار قانون 27 فبراير 2002 المتعلق بالديمقراطية (القرب)

(1) Avritzer, Leonardo. 2010. Living Under Democracy: Participation and its Impact on the Living Conditions of the Poor. Latin American Research Review, Latin American Studies Association.

الذي اشترط في فصله الأول من الباب المتعلق بمشاركة السكان في الشؤون المحلية إحداث مجالس الأحياء بالمدن التي يتجاوز ساكنيها 80,000 نسمة. وقد أسفرت التجربة بفرنسا عن إيجاد الحلول للمشاريع الكبرى والتي تواجه معارضة قوية عند تنفيذها واستخلاص الملاحظات الإيجابية والسلبية حول المشروع والتي تكون كفيلة بتطويره في نهاية الأمر<sup>(1)</sup>.

نجد أن الحكم التشاركي يتميز بجهود تجعل المؤسسات الديمقراطية أكثر اندماجية، فتقدم الديمقراطية التشاركية باعتبارها «المشاركة الفردية» من جانب المواطنين في القرارات السياسية والسياسات العامة التي لها تأثير مباشر على حياتهم وعدم الاعتماد الكلي في حل قضاياهم على النواب المنتخبين، وبالتالي فإن هذه المشاركة من جانب المواطنين تتسم بالتفاعل المباشر والنشط، وتتم في إطار «المجتمعات المحلية» على أن تكون هناك طرق التواصل المباشر ما بين الكافة متاح للجميع وعلى المستويات كافة<sup>(2)</sup>.

بالمقابل، نظرياً نجد أن جون ديوي قدم تعريفاً للديمقراطية التشاركية على اعتبارها: «مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية حيث يشارك المواطن في رسم وإنتاج هذه المؤسسات والسياسات التي تنتج عنها»<sup>(3)</sup>. على الجانب الآخر، يطرح البعض فكرة «الديمقراطية التشاركية» على أنها العملية التي تعتمد على المشاركة الواسعة للمواطنين في إدارة وتوجيه النظام السياسي القائم وصناعة القرارات ذات الصلة بحياة كل المواطنين من خلال نوابهم، وهي العملية التي يمتلك فيها المواطنون الآليات والقدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات.

- 
- (1) Carig Calahoun, "Participatory democracy", The dictionary of the social sciences, January 1,2002, <https://www.highbeam.com/doc/1O104-participatorydemocracy.html>
- (2) عصام علي الديس، النظم السياسية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع)، 2015، ص56.
- (3) Toward Participatory democracy, "Paths of learning", summer 2005, :  
[http://www.pathsofleaming.net/articles\\_Toward\\_Participatory\\_democracy.php](http://www.pathsofleaming.net/articles_Toward_Participatory_democracy.php)

## خصائص الديمقراطية التشاركية:

1- طريقة للمحافظة على النظام السياسي، وذلك لأن الكل سيشعر أنه جزء من النظام، ومن ثمّ يبذل جهودًا فردية وجماعية بالمبادرة التشريعية للمواطنين، كأحقية التصويت، والمشاركة في مختلف القضايا، ومن ثمّ يبذل جهودًا لصيانة التشاركية، وذلك لتحقيق مصالحهم.

2- احترام الشرعية القائمة من خلال التشارك، بحيث لا يشعر أي طرف فيها بالإقصاء أو التهميش، ولكن الجميع يرى أهمية دوره في البناء المجتمعي.

3- اللامركزية وتنظيم المواطنين والمؤسسات في شبكات أفقية لا تخضع لتنظيم مركزي هرمي، ولما كان تحسين ظروف المعيشة يعد من أولى اهتمامات المواطنين فإن تحقيق الديمقراطية الاقتصادية في مؤسسات اقتصادية واجتماعية يأخذ شكل الشبكات الأفقية، ويشعر المواطنون فيها، ليس فقط بممارستهم المشاركة في الشأن الجماعي وإنما أيضًا بالنفع المادي المباشر الذي يعود عليهم من هذه الممارسة<sup>(1)</sup>.

4- تأهيل المواطنين لممارسة الديمقراطية السياسية التشاركية مستقبلاً وفي صنع القرارات السياسية الخاصة بهم. ومن هنا ظهر ما يعرف بـ«مخطط الحركة المجتمعية للتنمية»، حيث تم تداوله ما بين التكتلات المجتمعية الداعية للأخذ بنمط الديمقراطية التشاركية، كمشروع مجتمعي ينظر إلى المستقبل ويعيد بناء المجتمعات الحالية في دول شمال أفريقيا بما يحقق أيضًا التغيير الذي تنشده هذه الشعوب على المستويات كافة<sup>(2)</sup>.

---

(1) أمحمد برقوق، «دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية»، الشعب، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، العدد (8)، 2012، ص 19.  
(2) Ganuza, Ernesto and Baiocchi, Gianpaolo. 2012. "The Power of Ambiguity: How Participatory Budgeting Travels the Globe", Journal of Public Deliberation: Vol. 8: Iss. 2, Article 8.

## مؤشرات وأبعاد الديمقراطية التشاركية:

إن العمل على تطبيق الديمقراطية التشاركية يتضمن عدة مؤشرات لقياسها، ومنها: المشاركة والشراكة، الشفافية والمساءلة، الفاعلية والتمكين... إلخ.

(أ) المشاركة والشراكة: يتمثلان في إشراك المواطنين كافة من دون تمييز انطلاقاً من وعيهم بدافع الذاتي التطوعي، والذي يترجم شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم العامة المشتركة، فالروابط التي تنشأ بين أعضاء المجتمع يتوقع أن تحقق احتياجاتهم ما يدفع إلى الاهتمام والذي يتبلور من خلال المشاركة، ففي المجتمعات الغربية تعد المشاركة وسيلة لحماية مصالح الأفراد.

إذن يعد مؤشر المشاركة أهم عنصر في المقاربة التشاركية، بحيث يشير هذا البعد إلى جملة الإجراءات التي تتيح الفرصة الكاملة لإمكانية تعبئة وتحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف لجميع الفاعلين في الشراكة لإيجاد حلول توافقية وتحسين الروابط بينهم<sup>(1)</sup>.

(ب) الشفافية والمساءلة: يدعو هذا المؤشر إلى تعزيز الشفافية وربطها بمبدأ المساءلة لتعزيز مصداقية الفاعلين وتكرس قيم وأهداف الديمقراطية التشاركية، فمن خلال مؤشري الشفافية والمساءلة يمكن قياس أداء الديمقراطية التشاركية عبر الآليات والإجراءات التي تصنع عبرها القرارات العامة.

(ج) الفاعلية والتمكين: تأتي الفاعلية وحسن الاستجابة كمؤشرين ضمن المقاربة التشاركية، وهما بذلك يعبران عن قدرة الفاعلين، الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمواطن، على ضمان المشاركة الإيجابية الواسعة للمواطنين في صناعة القرارات، وصياغة البرامج واقتراح المشاريع وإبداء الآراء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وضع هياكل تنظيمية وتدبير إدارية تتسم بالمرونة والوضوح والبساطة والديمقراطية.

---

(1) ناصر الدين باقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، 2017، ص162.



## ثانياً- التمييز بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية:

يرى الباحث السيسولوجي البريطاني أنطوني جيدنر، أن الديمقراطية التمثيلية «صيغة لنظام حكم يتسم بانتخابات منتظمة وبالاقتراع العام وبحرية الفكر والحق العام في الترشح للمناصب العامة وتشكيل روابط سياسية»<sup>(1)</sup>، كما عد أن الديمقراطية التمثيلية يعنى بها الحكم بواسطة هيئات تقوم بدور الوسيط بينها وبين الناخب العادي ويخضع غالباً لهيمنة - اهتمامات - سياسية حزبية، فالديمقراطية التمثيلية وفق تصوره هي وليدة الديمقراطية الليبرالية التي ارتبطت بنشأة دولة الرفاه والدولة الأمة.

والجدير بالذكر، أن المدافعين عن الليبرالية الديمقراطية وجدوا ضالتهم في الترويج لها عند انهيار الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية. ويقدم الباحث سالف الذكر في كتابه «بعيداً عن اليسار واليمين، مستقبل السياسات الراديكالية» - تفسيره الخاص به حول بزوغ الديمقراطية التمثيلية كحكم ارتبط بنشأة الدولة الأمة وبدولة الرفاه للإجابة عن مخاطر الحروب وكيفية إدارة ذلك من خلال التضامن بين فئات المجتمع، وأن الديمقراطية التشاركية أو التداولية أو الحوار، هي جواب بديل وارد عن مخاطر الليبرالية الجديدة المتطرفة التي تنادي بتقليص دولة الرعاية الاجتماعية، أن من نتائج الديمقراطية التشاركية درء المخاطر والإشراك الفعلي للمواطنين في تدبير الشأن العام لمواجهة التحديات التي تطرحها العولمة<sup>(2)</sup>.

لا يجد المواطن في الديمقراطية التمثيلية قنوات للتعبير عن مطالبه، ولا منفذاً لموقع صانع القرار السياسي لتداولها، بينما تعد الديمقراطية التشاركية (من الناحية النظرية) ديمقراطية فاعلة، لحل مشكلات المجتمع عن قرب، وضمان مشاركة الجميع، وتطوير التدابير على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي عن طريق التكامل بين

---

(1) الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر سياسية، العدد (17)، يونيو 2017، ص 254.

(2) Wampler, Brian. 2007. "A Guide to Participatory Budgeting". Participatory Budgeting. Edited by Anwar Shah. World Bank: Washington, DC.

الديمقراطية التمثيلية وآليات ممارسة الديمقراطية التشاركية. وبذلك تعد الديمقراطية التشاركية، مكملة للديمقراطية التمثيلية من جهة، ومساهمة في دمج المواطن وتعزيز دوره في الحياة السياسية من جهة أخرى.

ولقد برزت الديمقراطية التشاركية، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية، ولكن لتجاوز قصورها وعجزها عن التفاعل مع معطيات اجتماعية جديدة، والتي تمثلت في ظهور حركات اجتماعية (نسائية، بيئية، تنموية)، وغيرها من هيئات المجتمع المدني والمجالس المحلية، حيث لم تجد في الديمقراطية التمثيلية سبلا للتعبير عن مطالبها، وكان لا بد للديمقراطية التشاركية من انفتاح الدولة على فاعلي المجتمع، ودمجهم وضمان مشاركتهم في عملية صنع القرار السياسي<sup>(1)</sup>.

#### أزمة الديمقراطية التمثيلية:

اتساقا مع الخلفية الرئيسة لنشأة الديمقراطية التشاركية، نجد أنها قد ظهرت استجابة لعدد من التحديات، والتي شكلت أزمات هيكلية وموضوعية للديمقراطية التمثيلية، فنجد أن هناك الكثير من الكتابات التي تحدثت عما بات يُعرف بـ«أزمات الديمقراطية التمثيلية»، والتي يمكن إيجازها على خلفية كل من جيمس ديوي، والإنجليزي أنطوني جيندنز في كتابه «الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية»، وروبرت بوتنام وجون رولز، وغيرهم العديد، حيث يمكن من خلال أطروحاتهم استنباط أهم أزمات الديمقراطية التمثيلية، والتي يمكن إيجازها في خمس أزمات يعاني منها نموذج التمثيلية مما دفع نحو الحديث والمطالبة بالديمقراطية التشاركية<sup>(2)</sup>:

(1) Sintomer, Yves and Carsten Herzberg, Giovanni Allegretti and AnjaRöcke. 2010. Learning from the South: Participatory Budgeting Worldwide - an Invitation to Global Cooperation. No. 25 in the Dialog Global Services. InWEntgGmbH - Capacity Building International, Germany.

(2) أنطوني جيندنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، أحمد زايد، محمد محي الدين (مترجم)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2010.



**1- أزمة المشاركة:** العملية الانتخابية تُعد من أولى الأزمات الرئيسة في هيكل البناء الديمقراطي، والمشاركة تتمثل أزمتهما في إمكانية دفع المواطنين نحو المشاركة في عملية اتخاذ القرار، ومن تلك القرارات ما يتمثل في المشاركة السياسية بانتخاب مَنْ ينوب عنهم ويمثلهم بالمجالس النيابية، والتي تمثل إحدى أهم أدوات الديمقراطية التمثيلية.

**2- أزمة الأحزاب:** الأحزاب السياسية هي إحدى الأعمدة الرئيسة لبنان الهيكل الديمقراطي، فلا توجد ديمقراطية واحدة في عالم اليوم لا تكون المنافسة الانتخابية فيها منافسة حزبية. وعلى الرغم من ذلك نجد أن منظري حقل النظم السياسية المقارنة، يتحدثون منذ ما يقرب من ربع قرن من الزمان، عن وجود أزمة أحزاب سياسية، وقد يبالغ البعض بالإشارة إلى أننا أمام أحزاب لا حزبيين. وذلك بالإشارة إلى أن مضمون الأزمة الرئيسة، تتمثل فيما تم رصده مسبقاً على طوال العقود السابقة في الديمقراطيات المستقرة، من ظواهر تضمنت تضائل حجم العضوية الحزبية والانتماء الحزبي لدى المواطنين<sup>(1)</sup>، فعلى سبيل المثال: نجد أن حجم الأعضاء البريطانيين بالأحزاب الحالية لا يتجاوز الـ 1% مقارنة بـ 20% في عام 1950، وكذلك ضعف الروابط ما بين الأحزاب وناخبهم، بدليل تغيير عدد كبير من الناخبين لتوجهاتهم التصويتية من انتخابات لآخر مقارنة بعقود سابقة. بالإضافة إلى أن الأحزاب اليوم أصبحت أقل ديمقراطية في إدارة شؤونها الداخلية عن سابقتها على الرغم من وجود اللوائح الداخلية الإلزامية<sup>(2)</sup>.

**3- أزمة الإدارة:** الديمقراطية التمثيلية نظام حكم، وبالتالي فأحد أهم معايير الحكم عليها، هو قدرتها على القيام بوظيفة الحكم، وتناقضاً مع ذلك، فقد أظهرت لنا خلال الأعوام الأخيرة أن آلية الديمقراطية التمثيلية لم تكن على المستوى المقبول

---

(1) يوسف موستف، «الديمقراطية المحدثة - سباق أزمة ومحاولات انبعاث»، مجلة المستقبل العربي، 2016، ص 146.

(2) مازن حسن، الديمقراطية التمثيلية: معضلات عالمية وتحديات عربية، مجلة الديمقراطية، العدد (55)، القاهرة، يوليو 2014، ص 82-85.

في مواجهه أزمة حكم واجهتها الديمقراطيات الغربية. وهي أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، خاصة في كل من اليونان وإيطاليا في أعوام 2011-2013، والجدير بالذكر أن الآلية المُتخذة لكلا الدولتين للتعامل مع الأزمة، هي العمل على إيقاف مؤقت للآلية الديمقراطية «الانتخابات» والتعامل مع الأزمة من خلال اتفاقات بين أطراف وطنية وأخرى خارجية بعيدًا عن صندوق الانتخابات. ودلل هذا التصرف ومثل تلك القرارات المُتخذة على أن الديمقراطية أحيانًا لا تكون الحل الأمثل في التعامل مع الأزمات الحادة، ربما خوفًا من ألا يكون قرار الأغلبية هو القرار الصائب، سواء من وجهه نظر قوى خارجية أو أسواق المال. وبما أن الإشكالية الكبرى في تلك الحالة تمثلت في كون الديمقراطية تقوم على رشادة قرار الأغلبية، ومن ثمَّ فإذا كانت هناك رغبة أن هذا القرار لن يكون رشيدًا، فإن أحد الأسس الفلسفية للنظرية الديمقراطية تكون هي الأخرى مصدر للشك وعدم المصادقية<sup>(1)</sup>.

**4- أزمة الثقة:** وفقًا لآخر البيانات الصادرة عن الباروميتر الأوروبي، والذي يقيس بشكل دوري مستوى رضا المواطنين في دول الاتحاد الأوروبي عن الديمقراطية، وعلى أداء البرلمانات الوطنية في أوروبا، فإنه انتهى إلى أن الديمقراطية باتت تفتقد لثقة غالبية المواطنين في (أوروبا وغربها)، والتي تعتمد على الديمقراطية الليبرالية كنموذج قابل للتصدير للعالم أجمع<sup>(2)</sup>.

**5- أزمة تحدي النموذج الصيني:** هناك إشكالية ترتبط بالتفريق ما بين الهدف النظري للديمقراطية التمثيلية والآخر العملي، فلا خلاف على الأهداف النظرية والتي تحوي جوهر الديمقراطية من ثراء معرفي وهدف لإثبات الوعي السياسي والذي سيقود إلى الثراء الاقتصادي. إلا أنه عمليًا نجد أن الديمقراطية (في حد ذاتها) تستطيع

---

(1) باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (10)، 2017، ص 297.

(2) الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مرجع سابق، ص 256.

الاستمرار في الدول الأغنى ولكنها لا تحرز أي تقدم اقتصادي؛ لذا فقد مثَّل النموذج التنموي الصيني تحديًا صارخًا للافتراض الجدلي الذي يربط ما بين الديمقراطية والنمو، فنجد أنه وفقًا لأحد تقارير مجلة الإيكونوميست، تنبأ من خلاله بأن الصين ستكون من أكبر الاقتصادات بالعالم بحلول 2020، ومن ثمَّ ستكون الدولة النموذج اقتصاديًا هي دولة غير ديمقراطية سياسيا، وهو تحدٍ سياسي للنظم الداخلية وآليات إدارتها مقارنة بما تلوح له الولايات المتحدة الأمريكية من قيم الديمقراطية الكلاسيكية القديمة<sup>(1)</sup>.

### ثالثًا- الديمقراطية التشاركية وتجارب الدول العربية الأفريقية (المغرب، تونس):

#### آليات الديمقراطية التشاركية:

الديمقراطية التشاركية: هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العامة واتخاذ القرارات المتعلقة بهم...، كما تعرف بأنها توسيع ممارسة السلطة من قبل المواطنين، عن طريق إشراكهم في الحوار والنقاش العام، واتخاذ القرار السياسي المترتب على ذلك<sup>(2)</sup>.

وقد خطت الدول المغاربية خطوات مهمة في اعتماد مقاربة الديمقراطية التشاركية، بعد تغيّر وظائف الدولة، وظهور فاعلين جدد أصبح من الواجب استيعابها وتمكينها من الإسهام في تدبير الشأن المحلي العام، من خلال تبني عدة آليات على المستوى المحلي لتحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار، وفي ظل أفضل مستويات الشفافية والنزاهة، وبالنظر إلى كل من حالي (المملكة المغربية والجمهورية

(1) باديس بن حدة الآليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، مرجع سابق، ص 299.

(2) بوحنة قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط2، 2018، ص96.

التونسية)، نجد أنهما استطاعتا المضي قدما في عملية التحول الديمقراطي، والاتجاه بخطى تنظيمية نحو الديمقراطية التشاركية، تمتزج في أغلبها بقواعد الديمقراطية التمثيلية.

وتتعدد الآليات التي تجسد مبدأ المشاركة الديمقراطية في صنع القرار وتختلف من حيث درجة تأثيرها وقاعدة المشاركة فيها في كل من المغرب وتونس، حيث يمكن عرضها فيما يلي:

### 1- الاستفتاء الشعبي:

هو من الآليات التي تجسد مبدأ المشاركة في صنع القرار. ويتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق مشاركة جميع المواطنين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بدون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق. وهذه الآلية مكلفة جدًا للدولة من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليها إلا نادرًا وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل في الدستور... إلخ). ومن جهة أخرى، لا يتيح الاستفتاء هامشًا كبيرًا للتفاعل، فالمواطن عادة حينما يدي بصوته إما يقر أو يرفض (نعم أو لا) الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية<sup>(1)</sup>.

واعتمد النظام السياسي في كل من المملكة المغربية والجمهورية التونسية، على آلية الاستفتاء لإقرار وإضفاء الشرعية على تعديلات دستورية في سياق تفعيل دور اللامركزية وتمكين السلطة المحلية، وبذلك تبرز فرص لاعتماد آلية الاستفتاء على نطاق أوسع على المستوى المحلي والمركزي<sup>(2)</sup>.

(1) حاتم دمع، مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس، مؤسسة الياسمينية، 10 يوليو 2015.

(2) بوطيب بن ناصر، المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية، (تونس، الجزائر، المغرب) رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دستوري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، ص 220.

## 2- تقديم العرائض:

هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، كالبرلمان مثلاً، من أجل عرض مشروع اقتراح قانون أو أية مبادرة أخرى، في الديمقراطية التشاركية باعتبارها آلية مثلى لتفعيل إسهام المواطنين للمشاركة في صنع القرار العام، وعلى نحو يسهم في تعزيز الثقة والتعاون بين الدولة ومختلف مؤسساتها الرسمية وغير الرسمية من جهة، والشعب من جهة ثانية، لإيجاد الحلول المناسبة للمشاكل المطروحة على مستوى مختلف القطاعات العامة للدولة<sup>(1)</sup>.

وقد أقر الدستور المغربي لسنة 2011 حق تقديم العرائض في الفصل 15 الذي نص على: «للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم عرائض إلى السلطات العامة، ويحدد قانون تنظيمي شروط وطرق ممارسة هذا الحق»<sup>(2)</sup>.

ويمنح الدستور المغربي إمكانية تقديم عرائض هدفها مطالبة مجلس النواب بإدراج موضوع يدخل في اختصاصه ضمن جدول أعماله وبناء على الفقرة الثانية من الفصل 139 من الدستور، يتم التمييز بين نوعين من العرائض أحدها العريضة المقدمة من طرف المواطنين عبر (الجماعات الترابية)، والأخرى المقدمة من طرف الجمعيات مع ضرورة استفتاء جملة من الشروط حيث تنص المادة 123 من القانون التنظيمي على أن المواطنات والمواطنين الراغبين في تقديم العريضة يجب أن يكونوا من ساكني (الجماعة الترابية)، أو يمارسوا بها نشاطاً اقتصادياً أو تجارياً أو مهنيًا، وأن تتوفر فيهم شروط التسجيل في اللوائح الانتخابية العامة، ولهم مصلحة مباشرة مشتركة في تقديم العريضة، على أن لا يقل عدد التوقيعات عن 100 توقيع بالنسبة للجماعات الترابية التي يقل عدد سكانها عن 35,000 نسمة، و200 توقيع بالنسبة

---

(1) عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام - حالة (الجزائر والمغرب)، ورقة بحثية، مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013، ص32.

(2) الدستور المغربي، الفصل 15.



لغيرها من الجماعات، أما الجماعات ذات نظام المقاطعات فيجب ألا يقل عدد الموقعين عن 400 مواطنة ومواطن.

ومن الشروط التي يجب أن تستوفيها الجمعيات بناءً على المادة 124 من القانون التنظيمي نفسه أن تكون (الجماعة الترابية) معترفاً بها ومؤسسة في المغرب لمدة تزيد على ثلاث سنوات، وأن تكون في وضعية سليمة إزاء القوانين والأنظمة الجاري العمل بها العمل، وأن يكون مقرها أو أحد فروعها واقعا بتراب الجماعة المعنية بالعريضة، وأخيراً أن يكون نشاطها مرتبطاً بموضوع العريضة، وبمقتضى نص تنظيمي يحدد شكل العريضة والوثائق التي يتعين إرفاقها بها<sup>(1)</sup>.

وفي حالة رفض العريضة يتعين تبليغ المعنيين بالأمر بقرار الرفض وبأسبابه خلال ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تقديم العريضة.

وفي المقابل، لم يتم تضمين الدستور التونسي لسنة 2014 حق تقديم العرائض، ولكن بقي المجال مفتوحاً لتواصل المجتمع المدني مع مجلس نواب الشعب من خلال وسائل أخرى كعرض (الأوراق السياسية) وغيرها<sup>(2)</sup>.

### 3- الميزانية التشاركية:

من أبرز الآليات التي تجسد مبدأ المشاركة في صنع القرار «الموازنة التشاركية»، وهي عملية مشاركة ديمقراطية (كنخصيص جزء من ميزانية الدولة للبلديات). وتعد هذه الآلية إحدى أفضل طرق ممارسات الحوكمة التشاركية لتأثيرها على المستوى المحلي، وتشجيع المشاركة في إدارة الشأن العام بشكل مباشر.

والموازنة التشاركية عبارة عن حوار ديمقراطي، يقرر من خلالها المواطنون كيفية

(1) رحمانى موسى، السبتي وسيلة، «تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي»، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (23)، نوفمبر 2011، ص 295.

(2) اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواره الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، تونس، 2015، ص 51.



تخصيص جزء من الميزانية العامة للبلديات، وتعد هذه الآلية إحدى أفضل ممارسات الحوكمة التشاركية، نظرًا لأثرها الواضح على المستوى المحلي وتحفيز مشاركته المواطنين في الشأن العام وبشكل مباشر.

وتُعد تونس الدولة العربية الأولى التي بدأت بعض البلديات فيها باعتماد هذه الآلية، مثل بلدية المرسى وصيدا ومنزل بورقيبة، ولاقت نجاحًا. وتم اختبار تجربة الميزانية التشاركية عام 2013 في 19 بلدية، حيث خصصت جزءًا من الميزانية البلدية يتراوح بين 100000 و55000 دينار لمشاركة المواطنين في إقرارها<sup>(1)</sup>.

غير أن البلديات تخلت عن آلية الميزانية التشاركية، وفقًا لمذكرة يشارك في التوقيع عليها: صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، والهيئة العامة للاستشراف ومرافقة المسار اللامركزي، تم توجيهها إلى الولاية ورؤساء النيابات الخصوصية في يونيو 2017، ولم يقع إسناد المساعدات المالية للجماعات المحلية إلا إذا قامت بإعداد برنامج استثماري سنوي، يشمل جميع الاعتمادات المدرجة في العنوان الثاني من ميزانية البلدية، ووفقًا لمنهجية تشاركية. وتوضح المذكرة أن آلية الميزانية التشاركية، التي لا تنطبق إلا على جزء من اعتمادات العنوان الثاني من الميزانية البلدية، كما أنها لا تسمح للبلديات بالاستفادة بشكل فاعل من المساعدات المالية<sup>(2)</sup>.

وعدّ مؤيدو الميزانية التشاركية أن هذه المذكرة تلي الديمقراطية التشاركية والتي من الممكن أن تنجح، وذلك من خلال حرمان البلديات التي تطبقها من الحصول على المساعدات المالية<sup>(3)</sup>.

(1) رشيد خشانة، التونسيون يتأقلمون مع مفاهيم وآليات مع مفاهيم الحكومة المحلية في تونس، نوفمبر 2017، <https://www.swissinfo.ch/ara>.

(2) صياغة البرنامج السنوي الاستثماري البلدي التشاركي 2017، يتضمن وصفًا للمراحل التي تسمح بصياغة الميزانية السنوية البلدية للاستثمار بطريقة تشاركية. ويشدد هذا الدليل على توعية المواطنين قصد ضمان أقصى ما يمكن من المشاركة الوطنية، ويقترح أيضًا مؤشرات تقييم ومشاركة.

(3) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية - مكتب تونس، 2017.

وفي المملكة المغربية تعد الموازنة التشاركية وثيقة قانونية توّطر الحياة المالية للجماعات الترابية المحلية لمدة سنة (توفير إطار من الإيرادات وأوجه الإنفاق) ، وهي بمثابة إطار عام تحتكم لقوانين، (قانون 45-8، م41)، ومشروع القانون التنظيمي: إعداد الميزانية الذي يتم على أساس التزامات تمتد على 3 سنوات.

ودعا دستور 2011 السلطات العامة والجماعات الترابية إلى تطوير واعتماد مناهج تشاركية في وضع برنامج الموازنة العامة، وتمكين الجماعة الترابية من إدراج بعض عناصر الميزانية تشاركية وتحديد نوعها، وتوجيه الأموال العامة نحو المناطق ذات الأولوية: المدن العتيقة، الأسواق، مناطق السكن غير المنظم... إلخ، وتوافر عدة شروط منها أن تكون هناك إرادة سياسية واضحة داخل مجلس الجماعة تتعلق بمدى ضرورة هذه الميزانية. ويجب أن يشكل المجلس «فريقًا للميزانية التشاركية» داخل الجماعة والذي سيقوم بإنجازها. وتقتضي «إخضاع نسبة من ميزانية الاستثمار سنويًا للقرار المباشر للمواطنين من خلال آليات مشاركة تسمح لهم بتتبع وتقييم المشروع التنموي».

وتندرج الميزانية التشاركية ضمن اختصاصات الجماعة الترابية بموجب القانون التنظيمي رقم 14.113 الذي يمنح عدة اختصاصات للجماعات (ذاتية ومشاركة) يمكن من خلالها وضع منهجية للمشاركة في صنع القرار، ويمكن لمجلس الجماعة أن يحدد مجالات تطبيق ميزانية تشاركية.

وباختصار، فالميزانية أداة تساعد على التخطيط «في إطار اعتماد وتطبيق منهجية التخطيط، وتطبيق الديمقراطية التشاركية من خلال عمل المجالس الجماعية المحلية على إعداد برنامج عملها لمدة ست سنوات (مع الربط بين المستويات كافة)»، ومع مشاركتها في مناقشة ميزانية الدولة<sup>(1)</sup>.

---

(1) اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواته الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، المغرب، 2016، ص25.

ولأول مرة في تاريخ المغرب، نشرت «موازنة المواطن» سنة 2013 لتعكس نسخة مبسطة من الموازنة التشاركية، وهي مبادرة لاقت استحسان من المجتمع المغربي.

#### 4- اللامركزية وتفعيل المجتمع المدني:

أولاً- المملكة المغربية: راهنت على نتائج تطبيق الديمقراطية التشاركية خلال فترة زمنية محددة، بإتاحة فرص النجاح التنموي المحلي الذي يتأسس على ثنائية التكامل بين المركز والأطراف «المنطقة الترابية» (إقليم الجماعة المحلية)، بعد الحصول على نتائج تفعيل تطبيق مبادئ التشاور والتحاور، المبادرة والمساهمة... وغيرها من الأطر الديمقراطية اللازمة لاتخاذ القرار على المستوى المحلي الترابية، ومن ثمّ تحويله إلى مقارنة شاملة تسعى إلى تنمية المجتمع المحلي، لا تخضع أبداً لهيمنة السلطة المركزية، لكنها مطالبة بتحقيق و«تجسيد مشاركة المواطن في النقاش العام القائم حول تدبير الشأن المحلي العام على المستوى الأقليمي»، بما يخدم التواصل العمودي مع السلطة المركزية في ناتجه النهائي<sup>(1)</sup>.

ويندرج التخطيط لتدبير الشأن المحلي في المملكة المغربية، ضمن سلسلة من الإصلاحات الرامية إلى تطوير نظام اللامركزية الترابية، الذي يتيح للجماعة المحلية أن تبقى على تواصل مع المجتمع المحلي، وتمكّن المواطن من الاطلاع وبكل شفافية على القرارات الإدارية والاتفاقيات التي تبرمها السلطة المحلية، وأن تحاسب المجلس المنتخب للجماعة المحلية خصوصاً حول مدى تحقيق النجاح التنموي. ولقد وضعت الحكومة المغربية مخططاً لتحقيق التنمية المحلية، اصطلح على تسميته «مخطط الجماعة 2015»، تم تعريفها في القانون المغربي بأنها: «الوثيقة التي يقرّر ويؤذن بموجبها مجموع احتياجات وموارد الجماعة المحلية»<sup>(2)</sup>.

---

(1) الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الحوكمة الجيدة: بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011، المغرب: حي الرياض، (د.ت، د.ن)، ص 13.

(2) بوحنة قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، مرجع سابق، ص 99.

ولقد أكد الدستور المغربي 2011، على ضمان السيادة على الممتلكات المجالية، حيث لكل تقطيع ترابي أو مجالي سيادة على موارده ومقدراته. كما يمنح الحق للمواطن للاطلاع على المعلومات التي تخص الواقع التنموي المحلي على المستوى الترابي الضيق وعلى المستوى الجهوي الأكبر، كما تمنح مقاربة الديمقراطية التشاركية للمواطن الحق في المشاركة في حضور جلسات مجلس الجماعة الترابية، والتقدم بمقترحات استشارية للمجلس. وقد تحدث الباحث المغربي د. محمد الغالي حول تأثير التحول الدستوري في التنمية المحلية، قائلاً: «إن الديمقراطية التشاركية، تمثل النموذج السياسي الأكثر نجاحاً وذات مردود فاعل في المملكة المغربية، وهي من الدول التي تعرف تعددًا ثقافيًا وسياسيًا واجتماعيًا، والذي يفرض على الجميع اتخاذ التدابير الجماعية التشاركية والتوافقية لإدارة شؤون الدولة».

وتعد منظمات المجتمع المدني هي الحلقة الأكثر حساسية في حلقات التركيبة التشاركية للديمقراطية؛ إذ بدونها لا يمكن الحديث عن ديمقراطية تشاركية نابعة من تسيير الدولة من أسفل إلى أعلى كبديل للنموذج البيروقراطي المركزي التقليدي<sup>(1)</sup>؛ إذ ألزم الدستور السلطات العامة بالدولة، إحداث هيئات للتشاور قصد إشراك مختلف أطراف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العامة وتفعيلها وتقييمها، وذلك لتكريس حق المواطنين للنهوض بالتنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية التشاركية، ومن هذه الهيئات:

INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & عضو اتحاد الجامعات العربية

- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجهوي كهيئة استشارية مكلفة بالدراسة وتقديم اقتراحات حول المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تهم مباشرة بالنهوض بأوضاع الشباب والعمل الجهوي وتنمية طاقاتهم الإبداعية وتحفيزهم على الانخراط في الحياة الوطنية بروح المواطنة المسؤولة.

---

(1) محمد غالي، أي دور للمجتمع المدني في ضوء التحولات الدستورية؟ مجلس الشباب والعمل الجهوي نموذجًا، ندوة في جامعة القاضي عياض مراكش، كلية السلاطية، 2013/3/31.

- مجلس استشاري للأسرة والطفولة يتولى مهمة تأمين وتتبع وضع الأسرة والطفولة وإبداء الرأي حول المخططات الوطنية المتعلقة بهذه الميادين، وتنشيط النقاش العام حول السياسة العمومية الأسرية.

- مجلس أعلى للتربية والبحث العلمي كهيئة مهمتها إبداء الآراء والإسهام في تقويم السياسات العامة والقضايا الوطنية ذات الصلة، وأهداف وتسيير المواقف العامة العلنية، والتي تحدد بقانون تنظيمي يتضمن قواعد الأحكام المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر للجماعات الترابية، وكذلك مراقبة الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال والإجراءات المحاسبية<sup>(1)</sup>.

ولقد منحت الآليات التطبيقية لتفعيل عمل الديمقراطية التشاركية، فسعت لتعزيز الوضع الخاص باللامركزية وتفعيل عمل «المجتمع المدني»، وعرفت تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة أسهمت في الضغط من أجل إصلاحات سياسية حقيقية، كان من أهمها صدور الدستور 2011 وتشكيل حكومة جديدة وصياغة رؤى سياسية جديدة استجابت لمطالب المرحلة.

ولقد تمثلت المرجعية الدستورية في المملكة المغربية لدور «المقاربة التشاركية في البرامج والمشاريع التنموية المحلية» في ما يلي:

- مبادئ المشاركة في الشأن المحلي عبر الهيئات المعنية بالتنظيم الترابي (فصل 136).

- مشاركة المواطنين في تصور وتنفيذ وتتبع وتقييم السياسات العمومية (6 و13).

- مشاركة الفاعلين الاجتماعيين (13)، ومشاركتهم عبر الهيئات المنتخبة (136 و139).

---

(1) الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الحوكمة الجيدة: بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011، المغرب: حي الرياض، (د.ت، د.ن)، ص 13.

- مشاركة المجتمع المدني في وضع السياسات وتنفيذها، وفي تقييم وتتبع السياسات العامة (الفصل 12)، ومشاركته في الهيئات المنتخبة (الفصل 139).

هذه التحولات الديمقراطية والمستمرة تجعلنا نتحدث عن الممارسة الفعلية للديمقراطية التشاركية، والتي تجذرت بظهور فاعل قوي كان إلى عهد قريب يتعرض لأطراف الاستقطاب السياسي كافة، وهو الفاعل المدني أو منظمات المجتمع المدني، والتي تمثلت في جمعيات الأحياء والتعاونيات، والنوادي الأدبية، والفاعلين العموميين، والمنظمات الدينية والخيرية، وجمعيات المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة، والمهنيين، والتجار، والحرفيين، والجمعيات الرياضية، ومنظمات الفنانين، والنقابات المهنية، والصحفيين المستقلين في دولة المغرب<sup>(1)</sup>.

ولقد تبنت المملكة المغربية خيار اللامركزية وتفعيل دور المجتمع المدني، وكان لهذا الاختيار أسبابه ودوافعه السياسية، ومنها بناء الدولة والمؤسسات الوطنية، ولكن تطورت لتشكل تحدياً كبيراً اسمه المركزية السياسية والإدارية والاقتصادية وحتى الاجتماعية المتركرة في قطبي الرباط والدار البيضاء. وبالتالي فقدرات المجتمع المدني وأدواره في تكريس اللامركزية تختلف باختلاف قوة المركزية أولاً، ثم تبعاً لنوايا الدولة ورغبتها في تخفيف عبء التسيير البيروقراطي ثانياً، وهو ما تجلّى في توجيهها الجديد نحو الجهوية الموسعة كاستراتيجية مفروضة لمواجهة تحديات التحول الديمقراطي<sup>(2)</sup>.

والديمقراطية التشاركية تفرض على المؤسسات التقليدية للدولة (الحكومة والبرلمان والقضاء) أن تتقاسم السلطة مع فاعل جديد في البناء الديمقراطي، وهو

---

(1) يحيى بوافي، جدوى الديمقراطية في مغرب اليوم في ظل غياب الأحزاب، العرب الأسبوعي، لندن، عدد السبت 2018/3/9، ص 6.

(2) محمد أعمار، «الجماعات الترابية بالمغرب: الآليات التشاركية المكملة للديمقراطية التمثيلية»، المملكة المغربية: المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد (16)، 2015، ص 137.



الفاعل المدني المنطوي في مؤسسات قانونية. وتمثل قوة الديمقراطية التشاركية في تركيبها الداخلية المتعددة وفي طرق عملها، والمتمثلة في اعتمادها مقارنة إشراك جميع الفاعلين المدنيين والسياسيين والحكوميين والقضائيين في إدارة شؤون المجتمع والدولة. ولقد أصبحت هذه الصيغة التمثيلية أكثر نجاعة في مراحل التحولات الديمقراطية والانتقالات السياسية ويعد المغرب واحدا من الدول التي تعيش هذه المراحل<sup>(1)</sup>.

وتتميز هذه المنظمات والفعاليات المدنية بالمغرب بأربع مزايا تجعلها تفرض نفسها في مشروع البناء الديمقراطي التشاركي المبني على تقاسم مسؤولية التنمية المستدامة وهي: أولاً قوة ضاغطة في الفعل السياسي ومساهمة في تنشيطه. ثانياً: قوة مؤثرة في مسار البناء الاقتصادي عبر مشاريع التنمية التي تنتجها وتسيرها. ثالثاً: قوة واعية بالقضايا المصيرية وتشارك في توجيهها وبنائها. رابعاً: قوة لا يُستهان بها في بناء المخططات الكبرى والإستراتيجية للبلاد<sup>(2)</sup>.

بالمقابل، فعمل منظمات المجتمع المدني في المغرب ما زال يواجه تحديات تختلف حدتها ودرجتها، منها تحدي المركزية وما تفرضه من قوانين بيروقراطية معطلة للمسار التنموي بالبلاد.

ثانياً- الجمهورية التونسية: ركزت الدولة بشكل عام ودائم على حالة اللامركزية كمدخل للديمقراطية التشاركية، وهو ما ينسجم مع (البند 139) في دستور تونس الجديد 2014 الذي نص على: «استخدام آليات الديمقراطية التشاركية في الحكم المحلي»<sup>(3)</sup>، بهدف «الخروج من الدولة المركزية إلى الحكم المحلي» بإفراده باباً بأكمله لهذا الموضوع، وهو الباب السابع الذي يشتمل على 12 بنداً، في مقابل بند واحد في

(1) اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواته الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، المغرب، 2016، ص 25.

(2) بوحنية قوي، عصام بن الشيخ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في المملكة، مرجع سابق، ص 102.

(3) البند 139 من دستور الجمهورية التونسية 2011.

دستور 1959»، وقد أدخل الدستور تغييراً جوهرياً على بنية الحكم من خلال منح صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات والبلديات على حساب الحكومة المركزية<sup>(1)</sup>.

وانتشرت في تونس منظومة حوكمة متجذرة في السياق المحلي تركز على احتياجات المواطنين، ولذلك يجب أن تقترن اللامركزية بإرساء الديمقراطية في مجال الحوكمة المحلية. وينص الفصل 139 من دستور 2014 على أنه: «تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقاً لما يضبته القانون». والدستور التونسي من الدساتير القليلة التي كرست صراحة الديمقراطية التشاركية<sup>(2)</sup>.

وتتخذ الديمقراطية التشاركية المحلية أشكالاً مختلفة وتستخدم مجموعة متنوعة من الطرق التي يمكنها التكيف مع مختلف السياقات. ومشروع القانون الأساسي التونسي المتعلق بمجال الجماعات المحلية هو الذي يحدد تطبيقاً للفصل 139 من الدستور، كيفية مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إعداد مشاريع التنمية والتهيئة الترابية، ومتابعة تنفيذها<sup>(3)</sup>.

وأياً كانت الأشكال التي تتخذها الديمقراطية التشاركية المحلية، فإن الشرط المسبق والضروري لها هو قيام السلطات المحلية في تونس بالاتصال بالسكان بهدف إعلامهم بالسياسات البلدية بجميع الأشكال الممكنة وأكثرها شفافية، وهنا يكمن أساس «الحوكمة المفتوحة»؛ إذ يوجد ترابط ما بين الشفافية والمشاركة، فالشفافية تضمن وصول المعلومات المتعلقة بالسياسات المحلية للمواطنين كافة، أما المشاركة فتمنحهم إمكانية المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات العامة للدولة.

(1) رشيد خشانة، التونسيون يتآفون مع مفاهيم وآليات الحكومة المحلية، تونس، نوفمبر 2016  
<https://www.swissinfo.ch/ara/>

(2) البند 139 من دستور الجمهورية التونسية 2011.

(3) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية - مكتب تونس 2015.

وتُعاني تونس من تفاوت جهوي كبير، ففي العام 2013، نالت 18 بلدية (بما في ذلك تونس العاصمة وضواحيها، المرسى وحلق الوادي وسيدي بوسعيد وقرطاج) 51٪، من ميزانية الدولة للبلديات، فيما لم تنل الـ 246 بلدية المتبقية سوى 49٪.

وشكّلت الانتخابات المحلية الأولى في 6 مايو 2018، خطوة مهمة لدفع البلاد قدماً نحو التعزيز الكامل لانتقالها الديمقراطي من خلال انتخاب 7200 مسؤول محلي سيمثلون 350 بلدية، وقد أظهر التونسيون مدى عمق التزامهم بالديمقراطية. بيد أن هذه الانتخابات كانت مجرد خطوة صغيرة نحو برنامج أكبر بكثير، يتمحور حول اللامركزية.

وأصبح في تونس حسب القانون الأساسي المؤرخ 24 مارس 2016، الحق في الوصول إلى المعلومة؛ لأن هذا يشكل حقاً دستورياً ينص عليه الفصل 32 من الدستور: «تضمن الدولة الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة». ونص أيضاً على «مبدأ الشفافية»، وقدم تفاصيل للحق في الإعلام<sup>(1)</sup>.

وينص الفصل 33 من المشروع على أنه «يجوز للمجالس البلدية والجهوية تنظيم لقاءات علنية مع المواطنين لتقديم توضيحات من المجلس، وجمع مقترحاتهم قبل اتخاذ قرارات مهمة، تهدف إلى إبرام اتفاقات تعاون مع السلطات المركزية».

مع ذلك، ثمة الكثير من التحديات، البنوية واللوجستية والنفسية، التي ما تزال تقف حجر عثرة في وجه اللامركزية في تونس، وهي أن قانون السلطات المحلية، المعروف في تونس بـ«مجلة الجماعات المحلية»، والذي يتحكّم بعملية اللوجستية (القانون الأساسي الرقم 48 للعام 2017)، لم يُقر في البرلمان إلا في 26 أبريل 2018،

---

(1) فرض القانون الأساسي في تونس، عدد (22) لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على الهياكل العمومية المحلية والجهوية وعلى الجماعات المحلية أن نشر وتحيين وتضع على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال المعلومات التالية: السياسات والبرامج التي تهم العموم، الصفقات العمومية المبرمجة والمصادق على ميزانيتها والتي يعتزم الهيكل إبرامها ونتائج تنفيذها... إلخ. (الفصل 6).

أي قبل 10 أيام فقط من الانتخابات البلدية، وهذا القانون، هو الأطول والأعقد في تاريخ تونس، حل محل قانون الحوكمة البلدية القديم الذي لم يعط المسؤولين المحليين «سلطة فعلية تتمتع باختصاصات ذاتية واستقلالية مالية أو إدارية»<sup>(1)</sup>.

وثمة تحدّد بنيوي آخر وهو أن البلديات الـ86 الجديدة (من أصل 350 بلدية) التي استُحدثت خلال تطبيق عملية اللامركزية ما تزال «حبراً على ورق»، وأن 18% من التونسيين يعيشون في إطار بلديات جديدة، فيما يقيم 58% داخل حدود بلديات ممتدة. وفي حين أن بعض هذه البلديات اشتُقت من بلديات أكبر، وبالتالي لديها أصلاً موظفون فاعلون ومكاتب وميزانيات، إلا أنه من الصعب تزويد 350 بلدية بالموظفين، وخلق ثقافة المجتمع الصغير في وقت قصير.

وكرّس الدستور باباً كاملاً (الباب السابع، والفصول من 131 إلى 142) للحكومة المحلية. ويوصّف الفصل 12 عملية التمييز الإيجابي كآلي: «تسعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استناداً إلى مؤشرات التنمية واعتماداً على مبدأ التمييز الإيجابي». علاوةً على ذلك، ينص الفصل 14 على أن الدولة «تلتزم بدعم اللامركزية واعتمادها في كامل التراب الوطني في إطار وحدة الدولة»، وهكذا، يتضح أن الدولة ملتزمة قانونياً باللامركزية.

ومن أهم المؤشرات التي تتنبأ بنجاح اللامركزية في تونس، مستوى الإرادة السياسية على المستويين المحلي والوطني، ذلك أن الفرضية الأساسية لعملية اللامركزية، هي تحوّل السلطة من الدولة المركزية إلى المستوى المحلي، وينبغي على منظمات المجتمع المدني في تونس أن تقوم بدورها كحارس أمين للعملية الديمقراطية على المستوى المحلي، وتشجيع وترسيخ ثقافة الديمقراطية التشاركية. إذن، ينبغي على المجتمع المحلي تحديد وضع آليات الحوكمة التشاركية في متناول المواطنين<sup>(2)</sup>.

(1) فرض القانون الأساسي في تونس رقم 48، 26 نيسان/أبريل 2018.

(2) مروان المعشر، سارة يريكس، اللامركزية في تونس: تعزيز المناطق، وتمكين الشعب، مركز كاريني للشرق الأوسط، 9 شباط 2018.

وفي حين تخصص مجلة الجماعات المحلية قسماً كاملاً للحوكمة التشاركية، تترك التفاصيل للمسؤولين المحليين، وتنص على أن: «المجلس المحلي المنتخب، بالتشاور مع المجتمع المدني، يحدّد آليات وطرق الديمقراطية التشاركية». كما تكلف المجلة المجالس المحلية والجهوية اتباع نهج تشاركي في مراقبة المرافق وتطوير خطة التنمية المحلية.

ويقوم المجتمع المدني بدور مهم في تطوير عملية اللامركزية في تونس وكذلك في تنفيذها، بما في ذلك العمل كجهة رقابية على الحكومات المحلية والوطنية؛ وجمع وإيصال مطالب المواطنين إلى المسؤولين المحليين؛ والتشجيع والمشاركة في الحكم التشاركي. وقد أبدت العديد من المنظمات الوطنية الأكثر نفوذاً وقوة في تونس (على غرار البوصلة، ومراقبون، وبر الأمان) قدرتها ورغبتها في لعب هذا الدور على المستوى المحلي. فقد أطلقت البوصلة مشروع «مرصد بلدية» في يناير 2014 لمراقبة البلديات وتشجيع المواطنين على التواصل معها. ويجمع فريق «مرصد بلدية» معلومات تتعلق بميزانية البلدية والموارد البشرية والممتلكات والاستثمارات ونشاط المجلس البلدي، وينشرها على الموقع الإلكتروني للمشروع.

أما «بر الأمان»، فتعمل على تحسين الحوكمة من خلال وسائل الإعلام. ويركز برنامجها الإذاعي الأسبوعي على الهيئات المحلية والوطنية المُنتخبة. وهي تسعى إلى: «عرض القضايا المتعلقة باللامركزية، والانتخابات المحلية المقبلة، والإجراءات الإدارية». وتمتلك منظمات وطنية مثل «كلنا تونس» فروعاً محلية في جميع أنحاء البلاد، ويديروها ناشطون محليون وتُسعى إلى معالجة القضايا المحلية.

ويعطي المجتمع المدني الجهوي في تونس الأولوية لمسألة اللامركزية؛ إذ تقوم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بعقد الاجتماعات والمناقشات المغلقة في كل مكان، وتقوم بدور مراقبة أداء الحكومات المحلية. ففي سيدي بوزيد، مثلاً، عملت المنظمة غير الحكومية Smart Solutions بشكل ناشط على إطلاع المواطنين على دور البلدية،



وكيفية التعامل بشكل أفضل مع مسؤوليهم المنتخبين. وقد عقدت المنظمة أكثر من عشرين ورشة عمل في بعض المناطق الأقل حظاً في تونس - مثل سيدي بوزيد والقصرين.

لقد كان المجتمع المدني فاعلاً في شرح أهمية اللامركزية وآلياتها، حيث أجمع ناشطو المجتمع المدني على ضرورة توسيع نطاق المشاركة المحلية ما بين عامي 2016-2018، لتكون كل المشاريع التنموية في تونس تشاركية بين السلطة المركزية من جهة والمجالس المحلية والمجتمع المدني من جهة أخرى.

## الخاتمة:

نجد أن ثمة حاجة ملحة في تقييم عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، وخاصة في المملكة المغربية والجمهورية التونسية، وذلك بالتركيز على الفاعلين السياسيين في العملية السياسية وترسيخ استقلالية ومشاركة الشعب في صنع القرار السياسي إلى جانب السلطة السياسية.

وعلى الرغم من الهيكلية المتوازنة لأبعاد الديمقراطية التشاركية في البلدين؛ إلا أنها ما زالت تواجه العديد من التحديات، فوجود ممارسة ديمقراطية يشجع عليها الدستور، لا يُعد فقط ضماناً لزيادة المشاركة أو فاعلية المبادئ الدستورية؛ لذا يجب تفعيل هذه التجارب العربية وتنميتها مستقبلاً، وبمبحث وتضمين وهيكلية وتطبيق آليات المواجهة والتغلب على الصعوبات المؤسسية والتقنية والثقافية والسياسية والتي في مقدمتها: ضعف المجتمع المدني، والدور غير الواضح للتمثيل الحكومي، فضلاً عن نقص المعلومات، وقلة الحافز على المشاركة، وغيرها، مما يمثل تحدياً بالغ الخطورة نحو التطبيق الفاعل لأسس الديمقراطية التشاركية.

فتجارب البلدين (المغرب وتونس) تثبت أن تحديات الانتقال إلى نمط الديمقراطية



التشاركية، ترجع إلى ضعف الفاعلين، أو محدودية خبرتهم في التفاعل مع السلطة، أو عدم تحقق شروط الالتقاء الموضوعي بين مكونات الطيف السياسي على الديمقراطية.

ففي تونس تم إجهاض تجربة الوحدة بين مكونات النظام الديمقراطي، وفي المغرب تم إفشال تجربة الانتقال إلى الديمقراطية مرتين مع حكومة اليوسفي مما أدى إلى زيادة التوتر بين مكونات الديمقراطية التشاركية. كما أن تجربة حكومة بنكيران والتحالفات الموضوعية بين القوى الديمقراطية والوطنية أثبتت أن الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي ليس مستحيلاً.

إن مقارنة الديمقراطية التشاركية قد أسست وأرست لشرعية مشاركة المواطن والمجتمع المدني والقطاع الخاص في تدبير الشأن المحلي بأوجه تأثير إيجابية تجلّت تمثيلاتها في نجاح الإصلاح السياسي والإداري الذي اعتمد في حالة تونس والمغرب، على جعل عجلة التنمية تعود إلى الحركة من جديد بفضل هذا التطور على المستوى المحلي العام.

ويبدو واضحاً أن التجربتين المغربية والتونسية مرتا بمراحل انتقالية تتمثل ببناء الديمقراطية. لذا فإن بناء النظام الديمقراطي لا يقل صعوبة وتحدياً للذات وللواقع الإقليمي والدولي. وانطلاقاً من إشكالية ضمانات نجاح هذه المرحلة، أصبحنا أمام تحديد مدى قدرة هذه الدول على التحول الديمقراطي، ونجد أنه في كلا البلدين، مؤسسة عسكرية قوية قادرة أن تحافظ على تماسك الدولة في وقت الأزمات، تعمل كمؤسسة لها دور أساسي في بناء الديمقراطية، من الناحية الأخرى يوجد بالمغرب وتونس مؤسسات دولة ومجتمع أحزاب سياسية ونقابات، يشكلان عاملاً أساسياً في بناء النظام الديمقراطي التشاركي.

\*

## المصادر والمراجع

أولاً- العربية:

(أ) الوثائق الرسمية:

- الدستور المغربي 2011.
- اللجنة الوطنية للحوار الوطني حول المجتمع المدني وأدواته الدستورية الجديدة، الميثاق الوطني للديمقراطية التشاركية، المغرب، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، 2016.
- الدستور التونسي 2014.
- البند 139 من دستور الجمهورية التونسية 2011.
- فرض القانون الأساسي التونسي، عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة على الهياكل العمومية المحلية والجهوية وعلى الجماعات المحلية أن نشر وتحميل وتضع على ذمة العموم بصفة دورية وفي شكل قابل للاستعمال المعلومات التالية: السياسات والبرامج التي تهم العموم، الصفقات العمومية المرصحة والمصادق على ميزانيتها والتي يعتمز الهيكل لإبرامها ونتائج تنفيذها... إلخ. (الفصل 6).
- المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية - مكتب تونس 2015.
- الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، الحكامة الجيدة: بين الوضع الراهن ومقتضيات الدستور الجديد 2011، المغرب: حي الرياض، (د.ت، د.ن)، ص 13.

(ب) الكتب:

- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- أنطوني جیدنز، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، أحمد زايد، محمد محي الدين (مترجم)، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب)، 2010.
- بوحنية قوي، عصام بن الشيخ، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في المملكة، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع)، 2018.
- عصام علي الديس، النظم السياسية، (عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع)، 2015.

(ج) الدوريات والدراسات والرسائل الجامعية:

- الأمين سويقات، دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية، مجلة دفاتر سياسية، العدد (17)، يونيو 2017.
- أمحمد برقوق، «دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية»، الشعب، (الجزائر: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية)، العدد (8)، 2012.

- باديس بن حدة، آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد (10)، 2017.
  - بوطيب بن ناصر، المجالس المنتخبة والمجتمع المدني في الدول المغاربية، تونس، الجزائر، المغرب - رسالة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون دستوري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر، 2015.
  - رحماني موسى، السبتي وسيلة، «تمويل التنمية المحلية المستدامة من منظور إسلامي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (23)، نوفمبر 2011، ص 295.
  - عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، إدماج مقارنة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن العام - حالة الجزائر والمغرب، (ورقة بحثية)، مخبر الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2013.
  - محمد أعمار، «الجماعات الترابية بالمغرب: الآليات التشاركية المكتملة للديمقراطية التمثيلية»، المملكة المغربية: المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد (16)، 2015.
  - محمد غالي، أي دور للمجتمع المدني في ضوء التحولات الدستورية - مجلس الشباب والعمل الجهوي نموذجًا، ندوة في جامعة القاضي عياض مراكش، 2013/3/31.
  - مازن حسن، الديمقراطية التمثيلية: معضلات عالمية وتحديات عربية، مجلة الديمقراطية، العدد (55)، القاهرة، يوليو 2014.
  - ناصر الدين باقي، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد الأول، 2017.
  - يوسف مستف، «الديمقراطية المحدثة - سباق أزمة ومحاولات انبعاث»، مجلة المستقبل العربي، 2016.
- ( د ) مواقع الإنترنت:
- رشيد خشانة، التونسيون يتألفون مع مفاهيم وآليات الحكومة المحلية، تونس، نوفمبر 2016، <https://www.swissinfo.ch/ara/>
  - كلوفيس هنرك دي سووزا، الديمقراطية التشاركية في البرازيل: ضمانات وأفكار جديدة وتحديات دستورية، منتدى البدائل العربي، مارس 2013، <http://www.afaegypt.org>
  - Carig Calahoun, "Participatory democracy", the dictionary of the social sciences, January 1, 2002, <https://www.highbeam.com/doc>.
  - Toward Participatory democracy, "Paths of learning", summer 2005. : [http://www.pathsofleaming.net/articles\\_Toward\\_Participatory\\_democracy.php](http://www.pathsofleaming.net/articles_Toward_Participatory_democracy.php)

## ثانياً- الأجنبية:

- Avritzer, Leonardo, Living Under Democracy: Participation and its Impact on the Living Conditions of the Poor. Latin American Research Review, Latin American Studies Association, 2010.
- Ganuza, Ernesto and Baiocchi, Gianpaolo, "The Power of Ambiguity: How Participatory Budgeting Travels the Globe", Journal of Public Deliberation: Vol. 8: Iss. 2, Article 8, 2012.
- Sintomer, Yves and Carsten Herzberg, Giovanni Allegretti and AnjaRöcke, Learning from the South: Participatory Budgeting Worldwide - an Invitation to Global Cooperation. No. 25 in the Dialog Glo, 2014.
- Wampler, Brian "A Guide to Participatory Budgeting". Participatory Budgeting. Edited by Anwar Shah. World Bank: Washington, DC, 2017.

